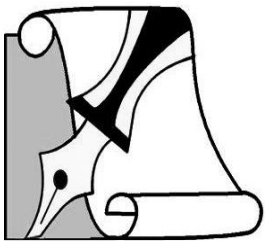

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	رسالة زامير الخطيرة إلى نتنياهو: نقصٌ حاد في الجنود يُهَدّد جهوزيّة الجيش.....	3
2	حماس باقية بـ30 ألف مُسَلّح.. لابيد: نتنياهو يقود إسرائيل إلى "أسوأ نتيجة مُمكِنة" في غزة.....	3
3	رصد إسرائيلي لعوامل تدهور العلاقة مع الأردن.. التهجير وهجَمات المستوطنين.....	4
4	ما هي اعتبارات ترامب في تأجيل الهجوم على إيران؟.....	6
5	أكاديميّة إسرائيليّة تكشف زيارتها للإمارات وموقف الرياض من ضرب طهران.....	7
6	تقرير إسرائيلي يكشف كيفيّة وأسباب تجنّب الهجوم الأمريكي على إيران.....	8
7	لبيد يَنتَقِد نتنياهو.....	8
8	تقرير: اغتيال (السيّد) نصر الله كَلّفَ إسرائيل 125 مليون شيكل في يوم واحد.....	9
9	هرتسوغ: لمُحاكَمَة نتنياهو تأثيرٌ سلبيٌ على إسرائيل... يجب إيجاد حلول.....	10
10	سجالٌ أمني في إسرائيل: "خَلْطٌ بين الأمنيات والواقع" في تقييم احتجاجات إيران.....	11

التفاصيل:

1 – رسالة زامير الخطيرة إلى نتنياهو: نقصٌ حاد في الجنود يُهَدّد جهوزيّة الجيش

وجّه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، إيال زامير، رسالة تحذير إلى رئيس الوزراء، حَذّر فيها من نقصٍ حادٍ في الجنود، وأنّ هناك حاجة مُلِحّة لتمديد الخدمة العسكريّة الإلزاميّة للرجال إلى 36 شهرًا. الرسالة التي بعثَها زامير إلى وزير الجيش أيضاً، عرَض فيها صورة قاتمة لحالة القوى العاملة في الجيش الإسرائيلي، مُشيراً إلى أنّ النقص ليس مُجَرّد نقصٍ نظَري، بل قد يُلْحِق ضرَراً فعلياً بجهوزيّة الجيش بدءاً من العام المقبل، نظَراً للأعباء الأمنيّة المستمرّة. وتطرّق زامير في رسالته إلى ما وصفَه بعدم إحراز أيّ تقدّم في التشريعات المتعلّقة بقانون إعفاء الحريديين من التجنيد، إلى جانب الحاجة المُلِحّة لتمديد مدّة الخدمة الإلزاميّة للمُجَنّدين. ولفَت إلى أنّ هذا التأخير في اتّخاذ قرارات تشريعيّة يجري في فترة وصفَها بـ"الحسّاسة أمنيًا"، حيث "يحتاج الجيش إلى أعداد كبيرة من الجنود لتلبية متطلّبات المرحلة"؛ مُضيفاً أنّ من المُتَوَقّع أن تتفاقم آثار هذا الوضع قريباً، "بل وتزداد سوءاً بدءاً من يناير 2027." وقال: "كلّما طالَت مدّة الخدمة دون تمديد، ازداد الضرَر الذي يَلحَق بكَفاءة الجيش وجودَة التدريب." وأوضح أن هذا ضَرَرٌ مُباشِر على بناء القوّات وليس مجرّد عبء مؤقّت على الوَحَدات القتاليّة (معاً، 2026/01/19).

2 – حماس باقية بـ30 ألف مُسَلّح.. لابيد: نتنياهو يقود إسرائيل إلى "أسوأ نتيجة مُمكِنة" في غزة

هاجَم زعيم المعارضة الإسرائيلية يائير لابيد، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بشدّة، خلال نقاش في الكنيست، مُتّهِماً إيّاه بإدارة فاشلة للعلاقات مع الولايات المتحدة وملفّ غزة ما بعد الحرب، ومُحَذّراً من أنّ إسرائيل قد تضطرّ للعودة إلى القتال في القطاع بسبب "فشل سياسي مُطلَق." وقال لابيد في كلمته: "أعلَن الرئيس ترامب، فوق رأسك، تشكيلة غزة؛ وتمّت دعوة مُضيفي حماس في إسطنبول والدوحة– الشركاء الأيديولوجيين لحماس– لإدارة غزة"، مُشيراً إلى قرار الولايات المتحدة بضمّ مُمَثّلين عن تركيا وقَطَر في اللجنة التنفيذيّة لمجلس السلام الذي سيُشرف على إدارة القطاع ما بعد الحرب.

وأضاف لبيد: "منذ ذلك الخطاب، أعلَن ترامب أيضاً تشكيلة لجنة التكنوقراط التي ستُدير الحياة اليوميّة في غزة؛ والعنصر المُهَيْمِن فيها هو السلطة الفلسطينية. أنتَ تُحاوِل التغطية على ذلك؛ لكن إمّا أنّكَ وافقتَ خَلْفَ ظهورنا

على وجود تركيا وقَطَر والسلطة الفلسطينية في غزة، وإمّا أنّ ترامب لا يهتمّ بكَ على الإطلاق." وتابع مُخاطِباً نتنياهو: "عندما ستضطرّ إسرائيل للعودة إلى القتال في غزة، سيَعرِف كلّ جندي احتياطي يُستَدعى أنّ ذلك بسبب فشلك السياسي المُطلَق. بعد عامَيْن من الحرب وعمليّة نفوذ قَطَرِيّة في مكتب رئيس الوزراء، نعود في غزة ليس إلى نقطة البداية، بل إلى وضع أسوأ بكثير ممّا كان في البداية." وأكّد لبيد أنّ الانتخابات القادمة ستَدور حول "من يُمكِن الثقة به من القادة"، مُضيفاً: "لم يَعُد بإمكانك القول للناخبين إنه يُمكِنهم الثقة بك، ليس بعد 7 أكتوبر، وليس بعد فضيحة قَطَر غيت، وليس بينما تُرَوّج لقانون هروب مُخْزٍ في وقتٍ يَنقص فيه الجيش المُقاتِلين ويُقتَل ويُصاب أبناؤنا بالآلاف. هذا ما ستَدور حوله الانتخابات."

واقتَرح لابيد أن يكون من مصلحة إسرائيل السماح لمصر بإدارة غزة للسنوات الـ15 القادمة، مُعتَبِراً أن ما حقّقه نتنياهو في غزة هو "أسوأ نتيجة مُمكِنة: حماس مع 30 ألف مُسَلّح لا تَنزع سلاحها، وخطّتها تقديم بعض الصواريخ الصّدِئة ليُقال إنّها نَزَعَت سلاحها الهجومي." وأضاف: "منذ عام وأنا أقول إن الطريق الصحيح هو السماح لمصر بإدارة غزة؛ فتركيا وقَطَر شريكتان أيديولوجيّتان للإخوان المسلمين؛ أما مصر فهي العدوّ اللّدود للجماعة. نحن نعرف كيف نُدير التعاون الأمني مع المصريين، كما فعلنا في سيناء ضدّ داعش خلال السنوات الماضية." وتأتي هذه التصريحات في سياق تَصاعُد التوتّر السياسي الداخلي الإسرائيلي حول مستقبل غزة، وسط خلافات حادّة داخل الائتلاف الحكومي ومع الإدارة الأمريكية بشأن تركيبة اللّجان الإداريّة المقترحة للقطاع (معاً، 2026/01/20).

3 – رصد إسرائيلي لعوامل تدهور العلاقة مع الأردن.. التهجير وهجَمات المستوطنين

فيما تشهَد الدول المُحيطَة بدولة الاحتلال حالة من عدم الاستقرار والتوتّر الأمني، يَرْقُب الإسرائيليون الوضع القائم في الأردن، الذي يَصِفونَه بأنه من أكثر دول المنطقة استقرارًا، ممّا يستدعي من الاحتلال عدم توتير العلاقة معه، كما هو حاصل فعلاً في ظلّ الحكومة اليمينيّة الحاليّة.

مايكل هراري، الدبلوماسي والسفير الأسبق للاحتلال، ذكَر أن "الحُكم في الأردن ما زال مُستَقِراً رغم الاضطرابات الإقليميّة، بما فيها أحداث الربيع العربي؛ وتُعتَبَر علاقته بإسرائيل من أهم ركائز استقراره. فقد هَبّت لنَجدَته عندما تعرّض استقراره لتهديد خطير؛ وردّ الأردن بالمِثل، لاسيما خلال المواجهة العسكرية الأخيرة مع إيران. ورغم ذلك، تَبرُز الأزمة العميقة في العلاقات بيننا، خاصّةً في العامَيْن الماضيين، حيث يَنصَبّ التركيز حاليًا على

الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني." وأضاف في مقال نشرَته صحيفة معاريف، أنّ "التركيب الديموغرافي للأردن، حيث يُمَثّل المُكَوّن الفلسطيني محورًا أساسيًا، يُضفي أهميّة وجوديّة على مسألة حلّ القضية الفلسطينية بالنسبة للمملكة، لأنه حتى عام 1967، سَيطَر الأردن على الضفة الغربية؛ وبالتالي، ظاهريًا، كان له تأثير على مصير الشعب الفلسطيني؛ لكن الاحتلال الإسرائيلي لها ساهم بتغيير المشهد."

وأشار إلى أن "اتفاق أوسلو لاقى ترحيبًا في الأردن، وساد شعور بأنه ربّما يُمَهّد الطريق لحلّ القضية الفلسطينية، وسمَح له بتوقيع اتفاق السلام مع تل أبيب عام 1994، التي حافظت على استقراره على مَرّ السنين؛ وصمَد أمام أزمات خطيرة في المنطقة. لكن الحرب الأخيرة في غزة مَثّلَت تحدّيًا كبيرًا للأردن، كما هو الحال بالنسبة لدول أخرى في المنطقة."

وأكّد أنه "من الناحية الظاهريّة، تبدو العلاقات متينة. ورغم استدعاء السفير الأردني في تل أبيب إلى عَمّان، وانقطاع الاتصال المُباشر بين القصر الملَكي حيث الملك عبد الله ومكتب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، لكن هذه تحرّكات مُتَوَقّعة، وليست خطيرة للغاية، لاسيما في ظلّ التوتّرات الشديدة التي تعصف بالشارع الأردني. ومع ذلك، لا يزال تنسيقهما الاستراتيجي، واتفاقيّات تصدير الغاز والمياه من الاحتلال، ذات الأهميّة البالغة للأردن، قائمة." وأوضح أن "التحدّي من وجهة نظَر الأردن يتمثّل في التغيّر الجذري في السياسة الإسرائيلية، التي بموجبها يتّجه حلّ القضية الفلسطينية بعيدًا، ويُفتَرَض أن يكون على حساب الأردن. والآن، تعود فكرة الدولة البديلة إلى الواجهة الإسرائيلية، حيث تَحَوّل الخطاب الدائر حول الهجرة الطوعيّة، أو الانتقال، من قطاع غزة وحتى الضفة الغربية، من كونه حِكْرًا على المتطرّفين اليهود إلى عقيدة شخصيّات مركزيّة في حكومة اليمين، بمن فيهم رئيسها، ويكتسب زَخَمًا لدى الرأي العام الإسرائيلي."

وأضاف أن "هجَمات المُستوطنين العنيفة في الضفة الغربية ضدّ الفلسطينيين، ويدعمها بعض وزراء حكومة نتنياهو، تُعَزّز مخاوف الأردن، الذي يرى، وكذلك على الساحة الدوليّة، أن مُعارَضة الاحتلال لحَلّ الدولتين، وتَغَلغُل فكرة الهجرة الطوعيّة في التيّار الإسرائيلي السائد، يُبرزان مفهومًا يُعَدّ كابوسًا للأردنيين، ألا وهو "الأردن هو فلسطين". صحيحٌ أنّ خطّة الرئيس دونالد ترامب لإنهاء الحرب في غزة تُشير لقيام دولة فلسطينية، لكن من الصعب إقناعه بأن واشنطن قد تَبَنّت هذا المَسار بجديّة" (عربي 21، 2026/01/19).

4 – ما هي اعتبارات ترامب في تأجيل الهجوم على إيران؟

أكّد الخبير العسكري الإسرائيلي واللواء في جيش الاحتياط إسحاق بريك، أنّ قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتأجيل أو إلغاء ضربة عسكرية مُخَطّط لها ضدّ إيران ليس مجرّد تردّد، بل هو مُوازَنَة دقيقة وموضوعيّة للمَخاطِر والفُرَص. وقال بريك في مقال نشرَته صحيفة "معاريف" إنّ "ترامب الذي بنى سياسته على مبدأ "أمريكا أوّلاً"، يبدو أنه يَنطلِق من فهم عميق لثلاثة عوامل رئيسة تُؤثّر في قراراته، وهي: حدود القوّة الجويّة وتغيير النظام، والخوف من اندلاع حرب إقليميّة شاملة، إضافة إلى الساحة الداخلية وانتخابات التجديد النصفي وإجراءات العَزل.

وأضاف: "يُدرِك ترامب جيّدًا أن القوّة الجويّة، مهما بلغت قوّتها، محدودة في قُدرتها على إحداث تغيير سياسي جذري. وقد أظهَر تاريخ الصراعات في الشرق الأوسط أن الضربات الجويّة قادرة على تدمير البنية التحتيّة، لكنها غالبًا ما تُوَحّد الشعب حول القيادة ضدّ "المُعتَدي الخارجي." وأوضح: "يَعتَرف ترامب بأن القضاء على حُكم آيات الله لا يمكن أن ينمو بشكل مُستَدام إلّا من داخل إيران نفسها، من خلال الاضطرابات الداخلية والضغوط الاقتصادية وصحوة الشعب الإيراني، كما حدَث في الأسبوعين الماضيين، ثم خَفّت حِدّتُه نتيجة المجازر الجماعيّة التي ارتكبها الحرس الثوري. وقد تؤدّي ضربة عسكرية إلى خَنْق هذه الحركات الاحتجاجيّة ومَنْح النظام شرعية متجدّدة." وذكَر أن "شبح صراع إقليمي واسع النطاق يُخَيّم على كلّ قرار يتّخذه ترامب. يخشى ترامب أنّ أيّ شرارة عسكرية ضدّ إيران قد تُشعِل فتيل حرب تمتد إلى العراق ولبنان وسوريا وإسرائيل والخليج العربي. في مثل هذه الحالة، قد تُجَرّ الولايات المتحدة إلى حرب أخرى لا نهاية لها في الشرق الأوسط، وهو سيناريو وَعَدَ ترامب ناخبيه بتَجَنّبه بأيّ ثمن. لن تَقتصر هذه الحرب على إزهاق الأرواح واستنزاف مَوارِد هائلة فحسب، بل ستُلحِق ضَرَراً بالغاً بمَكانَة الرئيس الدوليّة، وتُصَوّره على أنه قد نكَث بأهم وعوده الانتخابيّة." وأشار إلى أن "الاعتبارات السياسية الداخلية تُعَدّ عنصرًا حاسمًا في عملية صنع القرار في البيت الأبيض. وبالنظَر إلى انتخابات التجديد النصفيّ للكونغرس، يُدرِك ترامب أنّ خسارة أغلبيّته في مجلس النوّاب ستَمْنَح الحزب الديمقراطي الأدَوات القانونيّة اللازمة لبدء إجراءات عزله. وقد تؤدّي صدمة أمنيّة أو اقتصاديّة (مثل ارتفاع حاد في أسعار النفط عقب حرب) إلى تحويل الأصوات المُتَرَدّدَة لصالح الديمقراطيين وإضعاف قاعدته الشعبية، ممّا يُشَكّل تهديدًا مباشرًا لاستمراره في مَنصبه."

وأكّد إسحاق بريك أنه "بينما يَدرس ترامب البيانات، يُدرِك أنّ مُهاجَمَة إيران مُقامَرَة سياسيّة واستراتيجيّة جسيمة. إذا تحقّقت التوقّعات القاتمة، فستَنهار شعبيّته في جميع أنحاء العالم وفي الولايات المتحدة، وقد يجِد نفسه يَفقد السلطة قبل نهاية ولايته." وأضاف: "على الرّغم من أنّ الكثيرين يُجادِلون بأنّ ترامب لم يَتَخَلَّ عن الخطّة العسكريّة خشية أن يُذْكَر كشخصٍ تصرّف مثل سَلَفِه، باراك أوباما ، الذي وضع "خطوطًا حمراء" لكنه امتَنع عن العمل؛ إلّا أنّ أولويّات ترامب تبدو مختلفة."

وختَم بالقول إنه "في خضم المُوازَنة بين فقدان مؤقّت للمصداقيّة وإجراءات العَزل، وربما فقدان السلطة، يختار ترامب الخيار الأوّل. فبالنسبة له، الضرَر الذي يلحَق بالصورة هو ضَرَرٌ يُمكِن استعادته من خلال حملة إعلامية فعّالة أو إنجاز اقتصادي؛ أمّا إجراءات العَزل، وربما فقدان السلطة، فهي نقطة اللّاعودة التي لا رَجعَة فيها". (عربي 21، 2026/1/18).

5 – أكاديميّة إسرائيليّة تكشف زيارتها للإمارات وموقف الرياض من ضَرْب طهران

كَشفَت أكاديميّة إسرائيليّة عن زيارتها للإمارات أربع أو خمس مرّات منذ اتفاقيّة التطبيع مع أبوظبي، مُتَطَرّقة إلى موقف السعودية من ضَرْب وقَصْف إيران. وقالت الدكتورة ميريام أديلسون، ناشرة صحيفة "إسرائيل اليوم"، خلال كلمة بمؤتمر الجالية الإسرائيلية– الأمريكية الذي عُقِدَ في هوليوود بولاية فلوريدا الأمريكية: "منذ اتفاقيّات أبراهام، زُرْتُ الإمارات العربية أربع أو خمس مرّات، وتَجَوّلتُ فيها وشَعَرتُ بالأمان التام." وركّزت أديلسون على التغييرات التي شَهِدَها الشرق الأوسط منذ اتفاقيّات التطبيع، وعلى العلاقة المُباشرة بين العلاقات الأمريكية– الإسرائيلية ومَكانَة دول المنطقة. وفيما يتعلّق بالتوتّرات مع النظام الإيراني وتأثيرها على دول الخليج، قالت: "يقولون إن السعودية طلبَت عدم مُهاجَمَة إيران؛ وأعتقد أن هذا مُجَرّد استعراض. لقد قيل لي: هاجِمي إيران."

وحذّرت أديلسون من قلّة الفهم في الولايات المتحدة بشأن المساعدات الأمنيّة لإسرائيل، مُعتَبِرة أن هذا الأمر يُمَثّل مصلحة أمريكيّة واضحة. وتطرّقت في كلمتها إلى جهودها لتحديد مكان دَفْن إيلي كوهين الجاسوس الإسرائيلي في سوريا، الذي أُلقِي القبض عليه وأُعدِم عام 1965، وقالت إنها "سألت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: الآن وقد فَرّ السوريون إلى روسيا، هل يُمكِنكَ من فَضلكَ معرفة مكان دَفْن كوهين حتى نتمكّن من إحضاره إلى إسرائيل؟."

وتسلّمت أديلسون خلال المؤتمر جائزة تقديراً لدورها في تعزيز اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على مُرتفعات الجولان المُحتل. ويعود هذا الدور في الترويج لهذه القضية خلال الولاية الأولى للرئيس الأمريكي دونالد ترامب (عربي21، 2026/1/18).

6 – تقرير إسرائيلي يكشف كيفيّة وأسباب تجنّب الهجوم الأمريكي على إيران

وجدَت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نفسها على حافّة قرار عسكري خطير ضدّ إيران، مَدفوعةً بـ "صوَر قَمْع دمَويّ للاحتجاجات الداخلية" وضغوط سياسيّة وأمنيّة مُتَشابِكَة من الداخل والخارج، قبل أن تنتهي هذه الساعات الحرِجة بتراجُع مَحسوب عكَس صراعًا حادًا داخل دوائر صنع القرار الأمريكية بين منطق "الردع العسكري ومخاوف الانزلاق إلى حرب إقليميّة واسعة." وجاء في تقرير لمُراسِل صحيفة "يسرائيل هيوم" في الولايات المتحدة، أور شاكيد، أنه بدا وكأنّ الولايات المتحدة على وشك شنّ هجوم كبير على إيران ردًا على القمع العنيف للاحتجاجات المُناهِضَة للنظام التي اجتاحت البلاد وأودَت بحياة الآلاف. وكان البنتاغون قد نقَل بالفعل أصولًا عسكرية إلى الخليج، وتلقّى الحُلفاء تحذيرات؛ بل وأُمِرَت قاعدة العديد الجويّة في قَطَر بالاستعداد للإخلاء خشية ردٍ إيراني." وأكّد التقرير أنه ""قبل ذلك بيوم، شجّع الرئيس دونالد ترامب المُتَظاهِرين الإيرانيين على وسائل التواصل الاجتماعي، ووَعَدَ بأنّ "المساعدة قادمة" – وهو تصريحٌ فُسّرَ في واشنطن على أنه تمهيدٌ لتدخّل عسكري. إلّا أن ترامب أوقف هذه الخطوة في اللحظة الأخيرة، بعد صراع داخلي على رأس الإدارة، كما كشفَت مصادر أمريكية عديدة في صحيفة واشنطن بوست. وفي الوقت نفسه، ساهمت رسالة نصيّة أرسلَها وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى ويتكوف "إلى حدٍ ما في تهدئة الوضع"، وفقاً لمصدر مُطّلِع على التفاصيل. فقد نقَل ويتكوف إلى الرئيس رسالة تفيد بأن إيران "ألغَت إعداماً مُخَطّطاً له لـ800 سجين؛ وهي خطوة اعتبرها ترامب إشارة إلى الهدوء." (عربي21، 2026/1/18).

7 – لبيد يَنتَقِد نتنياهو:

أصدَر عضو الكنيست، زعيم المعارضة الإسرائيلية، يائير لبيد، بياناً انتَقد فيه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على السماح بدخول تركيا وقَطَر إلى مجلس الإدارة المؤقّت لقطاع غزة. وأشار إلى أنّ ذلك يُشَكّل خطَراً على الأمن الإسرائيلي، حيث اقترح حلًا بديلًا يتمثّل في تَوَلّي مصر إدارة القطاع خلال الـ 15 سنة القادمة. وقالت

منصّة "SRUGIM" الإخبارية الإسرائيلية إن لبيد وجّه انتقاداته بعد تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول تشكيل مجلس إدارة غزة. وقال في رسالته: "أنا أقول للحكومة منذ عام: هناك حلٌ لغزة، وهو تسليم إدارتها لمصر بالتنسيق الأمني معنا. إذا لم نسلك الطريق المصري، فستَجدون تركيا وقَطَر تُديران غزة. وهذا بالضبط ما حدَث: تركيا داخِلَة، وقَطَر داخِلَة. الشراكة الأيديولوجيّة بين حماس والإخوان المسلمين ستتَحكّم في القطاع." وأضافت المنصّة أن لبيد شَدّد على أن "سماح نتنياهو بدخول تركيا وقَطَر إلى غزة يُهَدّد أمن إسرائيل، وليس لهذا الغرض قاتَل جنودنا الأبطال طوال العامَيْن الماضيين." وأشارت إلى أنه دعا الدولة بدَلاً من إصدار بيانات استنكار مُتَأخّرَة إلى تقديم بديل واضح، مُتَمَثّلاً في "إدارة مصر لغزة لمدّة خمس عشرة سنة، ونزع سلاح حماس، والعمل مع الشركاء الأمريكيين لتعزيز الحدود الإسرائيلية" (سما، 18/1/ 2026).

8 – تقرير: اغتيال (السيّد) نصر الله كَلّفَ إسرائيل 125 مليون شيكل في يوم واحد

أظهَرت مُعطَيات إسرائيلية أن عمليّة اغتيال الأمين العام السابق لحزب الله، السيّد الشهيد حسن نصر الله، شَكّلَت واحدة من أكثر العمليّات العسكريّة كلفة منذ اندلاع الحرب على غزة في 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023. وبحسب ما أوردَته صحيفة "ذا ماركر" الإسرائيلية، بلغَت التكلفة المباشرة لاغتيال السيّد نصر الله نحو 125 مليون شيكل، في عمليّة نُفّذَت في 27 أيلول/ سبتمبر 2024، واستُخْدِمَت فيها عشرات الأطنان من الذخيرة الجويّة. ولفتَت الصحيفة إلى أنّ الكلفة شملت نحو 25 مليون شيكل ثمن الذخائر التي أُلقِيَت في الضربة الأساسيّة، فيما تَوَزّع المبلغ المتبقّي على ساعات طيران، وقود، وذخائر إضافيّة استُخدِمَت لمنع وصول فرق إنقاذ إلى موقع القصف في الضاحية الجنوبية لبيروت. ووفْق التقرير، لم تقتصر الكلفة على تنفيذ الاغتيال نفسه، إذ تزامَنت العمليّة مع إطلاق صواريخ من لبنان باتجاه إسرائيل، ما استَدعى استخدام منظومات اعتراض صاروخي، بكلفة إضافيّة قُدّرَت بعشرات ملايين الشواكل في اليوم ذاته. وتُشير المُعطَيات إلى أنّ هذه العملية خضَعت لاحقًا لسلسلة تقييمات داخل الجيش الإسرائيلي، من بينها تقييم اقتصادي مُفَصّل، في إطار مسعى مؤسّسي لحساب كلفة العمليّات العسكريّة الاستثنائيّة، وليس فقط نتائجها الميدانيّة. وبحسب الصحيفة، يأتي هذا التوجّه ضمن سياسة بدأت خلال السنوات الماضية، تقوم على تسعير العمليّات العسكريّة وتقديم تقديرات ماليّة للقيادة السياسيّة، بهدَف إبراز تبعات القرارات العسكرية على الميزانيّة العامّة، وتحديد حجم المُطالَبات التي ستُرْفَع لاحقًا إلى وزارة الماليّة. وخلال الحرب الجارية على غزة، والتي امتدّت إلى أكثر من جبهة، باتت هذه التقديرات

أداة مركزيّة في النقاشات داخل الكابينيت الإسرائيلي، سواء قبل تنفيذ عمليّات واسعة أو بعد انتهائها، خصوصًا في ظلّ تَصاعُد النفقات العسكرية بشكل غير مسبوق. وتُقَدّر الكلفة الأمنيّة المُباشرة للحرب بنحو 222 مليار شيكل، ما يعني أنّ كلّ يوم قتال كَلّفَ في المتوسّط نحو 280 مليون شيكل، وفْق التقديرات العسكرية. ويُشار إلى أن اليوم الأعلى كلفة بلغ نحو 1.3 مليار شيكل، وكان في بدايات الحرب، بعد التوغّل البريّ في غزة، مع استدعاء واسع لقوّات الاحتياط، ونقْل معدّات ثقيلة، واستخدام كثيف للذخيرة. وفي المقابل، تختلف التقديرات الرسمية بشأن الكلفة الإجماليّة للحرب، إذ تُقَدّرها وزارة الماليّة الإسرائيلية بنحو 277 مليار شيكل، بينما يرفعُها بنك إسرائيل إلى 352 مليار شيكل، في ظّل خلافات حول منهجيّة الحساب، وما إذا كانت تشمل التكاليف المؤجّلة إلى السنوات اللاحقة. ويَعزو التقرير هذا الفارق إلى أنّ بنك إسرائيل يُضَمّن حساباته أيضًا النفَقات المتوقّعة في عام 2026، بما يشمل مدفوعات فوائد، وتسديد أثمان منظومات عسكرية تمّ شراؤها خلال الحرب، إضافة إلى جزء من المساعدات الأميركية. كما يَبرز خلافٌ إضافيٌ بين الجيش ووزارة الماليّة حول حجم الكلفة الأمنيّة وحدها، إذ يُقَدّرها الجيش بنحو 222 مليار شيكل، بينما تُخَفّضها وزارة الماليّة إلى قرابة 170 مليار شيكل، في فجوة تعكس صراعًا حول الإنفاق العسكري. وتُشير التقديرات إلى أن تداعيات الحرب، بما في ذلك رفع ميزانيّة الأمن وزيادة الدّيْن العام على خلفيّة هجوم 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر، قد تَفرض عبئاً إضافيًا بنحو 50 مليار شيكل سنويًا على مدى العقد المقبل، مُعظمها لصالح المؤسّسة الأمنيّة، وجزء منها لتغطية فوائد القروض التي مَوّلَت الحرب (عرب 48، 2026/01/22).

9 – هرتسوغ: لمُحاكَمَة نتنياهو تأثيرٌ سلبيٌ على إسرائيل... يجب إيجاد حلول

قال الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، إنّ مُحاكَمَة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو "تؤثّر سَلْبًا على دولة إسرائيل"، مُشَدّدًا على ضرورة "إيجاد حلول" ضمن الأُطُر القانونيّة المعمول بها. وجاءت تصريحات هرتسوغ على هامش مُشارَكَتِه في المُنتَدى الاقتصادي العالمي في دافوس، حيث تطرّق إلى طلَب العفو الذي قَدّمه نتنياهو، وقال إنّ "كلّ طلَب من هذا النوع يجب أن يَمُرّ بإجراءات محدّدة وفق القوانين." وأضاف أن طلَب العفو "يخضع حاليًا لجَمْع آراء قانونيّة من الجهات المختصّة في وزارة القضاء"، مُضيفًا: "أنا أعمل وفق قوانين الدولة، ولن أخرق المسار القانوني." وفي ما يتعلّق بالدعم العلَني الذي أبداه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لطلَب العفو، قال هرتسوغ إنه "يحترم الرئيس ترامب احترامًا كبيرًا"؛ فيما شَدّد على أن ذلك "لن يؤثّر على الالتزام

بالإجراءات والقواعد." وتطرّق هرتسوغ أيضًا إلى الجدَل الدائر حول "الإصلاحات القضائيّة" التي تدفَع بها حكومة نتنياهو، وقال إنه "يدعم بشدّة استقلاليّة القضاء"، مُعتبِرًا أن النقاش حول العلاقات بين السلطات وحدود صلاحيّاتها "نقاش مُستمِر منذ جيل كامل." وأضاف أن هذا النقاش "يمسّ مجالات واسعة من الحياة في إسرائيل"، مُرَجّحًا أن يُطرَح بشكل أوسع خلال الانتخابات المقبلة، وقال إنه سيَضع "كامل ثِقْلِه" لضمان ألّا يتجاوز الجدَل "القواعد التي يجب احترامها في أيّ مَسار ديمقراطي." وفي تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، قَدّم نتنياهو طلَب عفو رسمي إلى هرتسوغ، من دون أن يعترَف بالذنب أو يُعَبّر عن ندَمه للمُخالَفات التي ارتكبَها في إطار مُحاكَمَتِه في قضايا فساد تشمل تُهَم بتلقّي رشوة وخيانة الأمانة. وفي إطار طلَبه الرسمي، اعتبر مُحامو نتنياهو أن الاستجابة للعفو "ستَسمَح برأب الصدْع بين مُكَوّنات الشعب المختلفة، وتخفيف حِدّة التوتّر، بما يخدم تعزيز المناعة القوميّة للدولة". وادّعوا أنّ للرئيس صلاحيّة مَنْح نتنياهو العفو حتى من دون صدور إدانة قضائيّة بحقّه. (عرب 48، 2026/01/22).

10 – سجالٌ أمنيٌ في إسرائيل: "خَلْطٌ بين الأمنيات والواقع" في تقييم احتجاجات إيران

تسود داخل المنظومة الأمنيّة الإسرائيلية خلافاتٌ حول تقدير شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الإسرائيلي ("أمان") للوضع في إيران، على خلفيّة الاحتجاجات الداخليّة وقُدرة النظام على احتوائها. وذكرَت هيئة البثّ العام الإسرائيلية، أنه وفقاً للتقدير الذي قَدّمَته الاستخبارات العسكرية، فإنّ المشهَد الإيراني يُوصَف بأنه "ذو نزَعات ثوريّة"، في إشارة إلى احتمال تحوّلات داخلية أوسع في البلاد. غير أنّ هذا التقييم قوبِلَ بانتقادات من جهات أمنيّة أخرى، خلال نقاشات جرَت مع القيادة السياسية في تل أبيب، اعتبرت أنّ التقدير "ينطوي على أخطاء" في قراءة الواقع الإيراني. وتَرَكّزت الانتقادات، وفْق هذه الجهات، على ما وصفَته بـ "الخَلْط بين التمنّيات والتوصيف الموضوعي للوضع القائم." وأشارت الجهات المُنْتَقِدة إلى أن الاحتجاجات في إيران "جرى تحييدها بشكلٍ نسبيٍ وبفاعليّة لافتة"، مُشيرة إلى أن حجمها تراجع بسرعة كبيرة. وبحسب هذا الطرح، فإنّ عدد المُشارِكين في الاحتجاجات "انخفَض من أكثر من مليون مُتَظاهِر إلى ما يُقارِب الصفر خلال نحو أسبوع واحد." ورأت الجهات ذاتها أنّ هذا المُعطى يَدُلّ على قدرة النظام على احتواء التحدّيات الداخلية، ولا يدعم توصيف الوضع على أنه يتّجه نحو مسار ثوري. وفي النقطة الثانية، شدّدت الانتقادات على أن "المشاكل الأساسيّة التي يُواجهها النظام الإيراني ليست جديدة"، بل هي "قضايا مُزْمِنَة يتعامل معها منذ سنوات طويلة." وبحسب هذا التقدير، فإنّ

الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة "لا تُمَثّل تطوّرًا نوعيًا طارئًا"، بل امتدادًا لأنماط معروفة في بُنْيَة النظام. وخلصت هذه الجهات إلى أن شعبة الاستخبارات العسكرية تُخطِئ وتَخْلُط بين الطموحات الإسرائيلية وبين توصيف الواقع الفعلي في إيران" (عرب 48، 2026/1/21).